الأمم المتحدة

A/C.5/65/SR.24

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
2 February 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال ..... (غواتيمالا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-69487 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع) (*A/65/560* و *Corr.1* و *A/65/611*)

١ - **السيد ميلروز** (الولايات المتحدة الأمريكية): أثنى على الأمين العام وموظفي مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات لتقديم تقرير الأمين العام عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/560 و Corr.1) في حينه وعلى شموله. وأكد أن من مسؤولية الدول الأعضاء توفير الموارد الكافية لتمكين الأمم المتحدة من القيام بولاياتها. ومع ذلك، يتعين على اللجنة مراجعة الافتراضات التي وضعت عند إعداد المخطط والموارد اللازمة كي تحقق المنظمة الأهداف المحددة لها. ويمثل مستوى الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بقيمة ٥,٤٦ بلايين من الدولارات، زيادة نسبتها ٥,٨ في المائة عن مستوى ميزانية الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. بيد أن هذا المبلغ لا يشمل الاحتياجات المرحلة من فترة السنتين الحالية والمتعلقة بمقترحات لم تتخذ الجمعية العامة إجراء بشأنها بعد. ونبه إلى ضرورة اعتماد إطار للميزانية يتسم بالمسؤولية ويمكن للدول الأعضاء، التي تخضع للمساءلة أمام دافعي الضرائب لديها، أن تستمر فيه. ولا يمكن أن تعتبر الزيادات في الميزانية أمرا معتاداً. وحث الأمين العام على تحديد أولويات الإنفاق وخفض التكاليف، وتفعيل الكفاءات وتعويض تكاليف البرامج الجديدة عن طريق تقليص أو إلغاء بعض البرامج.

٢ - وأضاف أن هناك حاجة إلى ضوابط أكبر للميزانية طوال فترة السنتين، مما يعني ضرورة التقليل إلى أدنى حد ممكن من المبادرات الجديدة التي يتم إدخالها على دورة الميزانية. وعلى أن من الممكن أن تظهر حالات طوارئ وفرص غير متوقعة، فإن من الممكن في كثير من الأحوال توقع أي إضافات يمكن أن تطرأ في منتصف الدورة ومعالجتها منذ بداية الدورة. وكما أن الدول الأعضاء تشكك في إمكانية ترحيل الموارد المدرجة في الميزانية البرنامجية لفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بشكل تلقائي. وتساءل إن كانت الأمانة العامة استعرضت الافتراضات المستخدمة في تحديد الموارد اللازمة لمواصلة الولايات التي أذنت بها الجمعية العامة.

٣ - واستطرد قائلا إن الجهود المبذولة لتبسيط وتحديد أولويات عمليات الأمم المتحدة لم تكن كافية فيما يبدو. وهو يود أن يعرف إن كان قد أجري استعراض مفصل لنواتج البرامج المشار إليها في الفقرة ١٨ من التقرير، وإن كان الاستعراض أثر على القيمة الإجمالية للميزانية المقترحة. وأضاف أن وفد بلده يتفق مع اللجنة الاستشارية في أنه من السابق لأوانه استنتاج وجود حاجة إلى موارد إضافية بقيمة ٨١ مليون دولار من أجل أنشطة جديدة أو موسعة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتساءل عن الجهود التي بذلت لتعويض تكاليف البرامج الجديدة تلك عن طريق تقليص حجم البرامج الأقل إنتاجية أو غير الأساسية أو إلغائها.

٤ - واختتم قائلا إن جميع الدول الأعضاء من مصلحتها التأكد من أن الأمم المتحدة تنفذ ولاياتها بفعالية وبتكلفة معقولة. وأضاف أن وفد بلده يطلب الموافقة على مخطط للميزانية يتسم بالحكمة والمسؤولية ويلبي في الوقت ذاته احتياجات المنظمة.

٥ - **السيدة سانشيز لورنزو** (كوبا): قالت إن تقديم التقارير المعروضة حاليا على اللجنة في الأسبوع الأخير من عملها خلال الجزء الرئيسي من الدورة أمر غير مقبول.

٦ - وأردفت قائلة إنه من اللافت أن التغيير في الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تحت بندي التعاون الدولي من أجل التنمية والتعاون الإقليمي من أجل التنمية

لا يتجاوز ٠,٧ في المائة، مما يعني أن هذين الجزأين من الميزانية كانا من الأجزاء التي شهدت أدنى مستويات النمو في فترة السنتين الحالية. ويشعر وفد بلدها بالقلق أيضا إزاء اقتراح الإبقاء على حساب التنمية عند مستواه الحالي البالغ ٢٣,٧ مليون دولار، والذي يقل بكثير عن مستوى الـ ٢٠٠ مليون دولار المتفق عليه. وطالبت الأمانة العامة باقتراح آليات لتمويل هذا الحساب، لا سيما إذا كان من المتوقع تحقيق وفورات من تدابير الكفاءة. وقد أبلغت الجمعية العامة خلال الدورة الحالية بوجود مبادرات مختلفة تحقق وفورات، لكن لم يرد أي ذكر لعجز في تمويل حساب التنمية. وفي المقابل، تم اقتراح زيادة قدرها ٢٤٠,٢ مليون دولار في تمويل البعثات السياسية الخاصة، ليصبح مجموع هذا التمويل ٢٤٠,٢ ١ مليون دولار. ويمثل النمو في موارد تلك البعثات ٨١ في المائة من جميع الاحتياجات الإضافية التي اقترحها الأمين العام في مخطط الميزانية. وأعربت عن الأسف لرؤية ما تمّ على مر السنين من التضحية بأنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تقديم المساعدات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي تحتاجها البلدان النامية.

٧ - وأضافت أن وفد بلدها يوجه الانتباه إلى التوصية الواردة في الفقرة ٥ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/65/611): فاللجنة الاستشارية إذ توافق على أن يستمر الأمين العام في مراجعة نواتج البرنامج، فإن توصيتها تنطوي على نية مستترة لإحياء عملية مراجعة الولايات المثيرة للجدل بغية إجراء تخفيضات في الميزانية. وذكّرت بأن عملية استعراض الولايات كانت قد وصلت إلى طريق مسدود بعد ثلاث سنوات من المداولات المكثفة بعد أن تبين تحديدا استحالة تحديد البرامج الأكثر أهمية.

٨ - ومضت تقول إنه رغم اتفاق وفد بلدها مع اللجنة الاستشارية في أنه من السابق لأوانه وضع تقدير محدد للمتطلبات الإضافية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، فهو يرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى التوقع المسبق للحاجة إلى تمويل إضافي للأنشطة المنصوص عليها في الفقرات ٩ إلى ١٣ من تقريره (A/65/560 و Corr.1). ويبدو أن اللجنة الاستشارية ركزت على الزيادات في الميزانية دون دراسة مزايا كل اقتراح. وأوضحت أن مستوى الميزانية البرنامجية المقترحة سيعتمد في نهاية المطاف على احتياجات الولايات التي توافق عليها الجمعية العامة. وينبغي دراسة هذه المقترحات ككل عندما تنظر الجمعية في الميزانية البرنامجية المقترحة.

٩ - ودعت إلى عدم استخدام عملية وضع الميزانية كآلية لإدخال تخفيضات على الميزانية أو التقدم بالمقترحات التي لم توافق عليها الهيئات الحكومية الدولية. ولفتت الانتباه إلى طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٦٣/٢٦٦ بأن تتضمن التقديرات الأولية للميزانية البرنامجية المقترحة الاحتياجات التي ما زالت قيد المناقشة من قبل الجمعية العامة. وأخيرا، أكدت من جديد الأدوار التي يضطلع بها كل من اللجنة الخامسة، ولجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في عملية وضع الميزانية.

١٠ - **السيدة بيرلانغا** (المكسيك): قالت إنه من غير المقبول طرح المسألة المعروضة حاليا على اللجنة في هذا التوقيت المتأخر من الدورة.

١١ - وأضافت أنه لمواجهة آثار الأزمة المالية الدولية، فرضت المكسيك تخفيضات في الإنفاق العام وضوابط على الميزانية ستنسحب على جميع التزاماتها المالية الوطنية والدولية. ومن ثم فقد ساءها أن ترى أن مخطط الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ينطوي مرة أخرى على زيادة كبيرة نسبتها ٥,٨ في المائة في احتياجات المنظمة المتعلقة بالميزانية، وذلك غير الإضافات في الميزانية الناشئة عن القرارات التي لم تتخذها بعد الجمعية العامة.

١٢ - وأعربت عن الأسف لأن الزيادة المقترحة في الميزانية وقيمتها ٢٩٧,١ مليون دولار، تتضمن مبلغ ٢٤٠,٢ مليون دولار يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة، حيث أن هذا المبلغ مرشح للارتفاع بسبب عدم القدرة على التنبؤ باحتياجات تلك البعثات. ولذا، فإن وفد بلدها قد ينظر في الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام (A/65/560 و Corr.1) بأن تعطي الجمعية العامة توجيهات بشأن معاملة البعثات السياسية الخاصة في إطار إجراءات الميزانية العادية لتقدير الاحتياجات في مخطط الميزانية والميزانيات البرنامجية اللاحقة. ويمكن النظر في هذا الاحتمال مع خيارات أخرى لتمويل تلك البعثات من أجل تخفيف الأعباء التي تشكلها على ميزانيات الدول الأعضاء.

١٣ - وحثت الأمانة العامة على مواصلة السعي إلى تحقيق الوفورات والكفاءة مع استخدام الموارد المتاحة في الوقت نفسه لاستيعاب الاحتياجات الناشئة بقدر الإمكان.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.